الحوليات الفقهية انزياح مفهومي للنص الحكم إلى النص المحل في ضوء الفرض الاستكشافي

الدكتور بسام الطلول

أستاذ مساعد

كلية الشريعة – جامعة مؤتة

القراءة من الاستدلال البرهاني "المتعاليات" إلى بقعة الإمكان "المحايث"

استهلال: قراءة لم تستكمل بعد مشروعها [1]، ذلك لأن النص لم يقدم كل ما في جعبته على سواد الصفحة، وإنما على المتلقي أن يلجأ أحيانا كثيرة إلى القيام بعمليات استدلالية بسيطة أو معقدة وأشهرها "الفرض الاستكشافي"[2]، الذي هو شكل من أشكال الاستدلال لتفسير فرضية ما. ولأن النص حيز تفاضلي [3] ذو حمولة مفهومية كثيفة ما زال للفعل العقلي فيها ثمة ممارسة ونظر وتحقيق، فإن كانت القراءة الأولى قد فرغت من جانبها البرهاني الاستدلالي من حيث حمولة النص الفقهية "النص الحكم" إلا أنها لم تزل تطمح إلى المنفتح بحيث يمكن العمل معه كبقعة إمكان [4]، أو حقل إمكان[5]، لأن المعنى كما يقال في علم النص "اختلاف متواصل الدلالات"[6]. فبقعة العمل هنا ستقوم على نقل النص من بعده التقريري الأحادي الجانب أو "المتعاليات الفقهية" إلى بعده "المحايث"؛ أي "النص المحل"، ذلك لأن مزاج النصّ ينبيء عن "مستند سري"، لم نطلع عليه ولم تستكمل إجراؤته بعد؛ لأن القول سكت عنه، لكن ثمة مؤشرات وآثار تدل عليه. ولكي نظفر

"بالمعنى الظنين" ونلقي القبض عليه فلا بد من اختبار ما نتوصل إليه بالاستقراء. ذلك لأن الفقيه يستخدم أدوات إنتاج معرفية في مرافعته على نقائص عمرانه التلمساني خاصة والمغاربي عامة، إذ ثمة هاجس ثاو بين طبقات الخطاب مما يقتضي منا الحفر في خفاء استراتيجيته، وهذا ما يمنح النص قوة، فكلما ازداد الحجب كان ثمة محتمل للناقد والمفكر من حيث كونه "إمكانا للتفكير".

فسلوك النص متلبس بمزاج الحوليات[٧] التي تتصدى لقراءة العمران حالة تهافته وإنزال هذا التهافت في عوالمه على أسبابه متخذة في منظارها الشمولية والكلية. فهي أداة إنتاج معرفية يستخدمها فيلسوف العمران لفحص عوالمه وإنزال عوامل تحاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أسبابها حالة الخلل العام، وسميت بالحولية ذلك لأن الحول جماع لمزاج فصوله فيه.

ولا يعد هذا الإنزياح [٨] في الاستعمال، من حقول فلسفة العمران إلى حقل الفقه خروجا على الخصوصية الحضارية؛ ذلك أنه معمول به من لدن العلماء الأوائل في مناهجهم ودليله:

أولا: لقد جرى العمل على ذلك عند أهل السلف في عرفهم القولي والعملي من مثل استخدامهم الاستحسان في اللغة كرخصة عند توعر القول والمشقة في التطبق، وهو انزياح مفهومي من حقل الفقه إلى حقل اللغة. وهذا ابن خلدون في مقدمته استخدم لفظ "الطبيعيات"[٩] في معالجة العمران ونقائصه، إذ قاس آفات العمران وما يعتريه من هرم على آفات البدن التي تصيب الإنسان.

ثانيا: أدوات الإنتاج المعرفية في عصرنا الحاضر واستخداماتها في مناهج العلوم الطبيعيه والإنسانية، أو ما يطلقون عليه في علم النص "بتعويم المدلول" تدل دلالة أكيدة على "صلاحية هذا المنهج وتطبيقاته في غير حقله.

وعليه فثمة مسوغ ومبرر نسوقه للقارىء كي تستكمل القراءة مشروعية هذا الاستعمال دونما مساس بالخصوصية، مما يحقق لمشروعنا أن يتنزل على سلوك وسم القراءة وقيده الاحترازي في التعريف، ويجعل من المقروء معاصرا للذات القارئة.

"النظر والمنهج"

"القراءة حالة السلب" وأدوات إنتاجها

المناطق البيضاء [10] "حالة السلب في الزمان والمكان الاجتماعيين" في الثقافة الإسلامية بين التسطح والاجترار

إشكال:

سأبدأ بالمصادرة على سؤال يلقيه المتلقي، لما لا تكون "القوادم من النصوص محل احتفالنا على الدوام في بحوثنا العلمية؟ وما هي حاجتنا إلى هاتيك المناطق البيضاء "الخوافي" من ثقافتنا التي كما يشاع من وسم "التسطيح والاجترار"؟ وعلام تكون الفترة القاعدية من أزمانها رحل القلم رغم ما فيها من مهزول المعرفة؟ وهل ثمة بقع عمل ممكنة في زمن الانكسار والتراجع أو عصر الغلاء والفتن [11] تحرض الباحث على ريادتها؟ وهل نحن بسبيل الحاجة للنظر في حالة الانحطاط وقد استقر في وعي كثير من الباحثين على أنها حلقة خارجة من حلقات النهضة

وما مدى الحاجة إلى خلق بدائل مؤسسة على مفهوميّة الوحـــي وتجـيزه باستثمار علوم الإنسان والمجتمع كما استثمرها خصوم ثقافتنا اليوم كبدائـل تخفي "هجوميّة صليبية" [١٢]، كما هو الشـــأن الظـاهر مـن "طروحتـي" "التمدين والتحضير" والسوق والعولمة من خطاب القرن.

زعمنا هذا لا يدعي حل الإشكال، وإنما مهمته أن يعيد لكل إنتـاج وظيفته مع حسبانه ومراعاته لشخص النص المفهومي [١٣]، ومقصد المنتج ودور المتلقي وشراكته من خلال العقد الضمني مـــع النـص وظـروف إمكانية إنتاجه.

إن ريادة "المناطق الخوافي"، أو قراءة حالة السـلب ومـا يطبـع أطلس ثقافتها من علوم اجتماعية ونفسية وأخلاقية، هو الأكـثر ضـرورة لإنسان ما زال يجهل حقيقة نفسه.

وعليه فإن محط رحل المحاولة سيكون إعادة قراءة نـص فقـهي متسم زمانه ومكانه الاجتماعيين بالسلب، وستكون "بنية الإمكان" هي "فقـه محله لا فقه حكمه". فالنص المحل هو المغيا لهاته الخطاطة مـن العمـل؛ ذلك لأن "النص المحل" هو الذي يحدد قاعدة علوم الإنسان والمجتمع فـي الفقه الإسلامي جريا على سلوك التنـزيل عند مبتدأه. هذا هـو طرحنـا المزعوم، فما هي أدوات إنتاجه؟ وما هو المنهج المستخدم في بنائه؟

أدوات الإنتاج وقانون المحاولة:

سأقوم بتوظيف الفرض الاستكشافي الذي يقوم على [illegible] القراءة والاستنتاج في قراءتي لنص قرآني أفقيا [illegible] وعموديا فإني لن أغشى طروحاته وبناءاته؛ ذلك لأن [illegible]

القراءة على نقله من آحاديته إلى حالته "النص المنفتح"، إذ سأقوم بغيشانه في مناطق موتراته وأتسلل من خلال فراغاته لاستنطاقه والكشف عن شخصه المفهومي الذي يخترعه؛ ذلك لأن قيمته لا تكمن في براهينه وحججه فحسب، إذ لا تعدو إلا تمارين ذهنية أكثر مما هي كشوفات نفية.

وبن أحاول أن أمر على بعده "الاقتباس"، أو ما حصّر قوسا، وإنما تقصي لمجهوله ومغيبه وما وقع القول منه في باب لا محل له من الإعراب. وستحاول القراءة استنطان مناطق لم يتم استيطانها بعد بحيث تصبح آهلة بالأفكار والمفاهيم، إذ ثمة دلالات وعلامات بادية من سلوك معجمها، وسأبدأ نقدي من نهاية القول لا من بداياته، ومن بابها الأخير أولا، ومن ثم العناوين ومستوياتها الموضوعاتية، وستقوم القراءة بالتنصت على حوارات النصوص وتقاطعاتها المركزية والمساعدة، وستقوم بالحفر في طبقات الخطاب واستجلاب الغابر منها وستحول النص إلى فعل من الكتابة منظم.

وستقوم القراءة كذلك بتوظيف الغرض الاستكشافي واستخدام أدوات إجرائية لإعادة إنتاج النص، ألا وهي:

١- [illegible] (١٤).

٢- [illegible] (١٥).

٣- مفاهيم إجرائية من علم النفس المعرفي (١٦).

وستكشف المحاولة عن "المنطق" الذي يحكم مزاج النص ويتصرف من خلال أدوات إنتاجه ومفاهيمه الإجرائية، التي تكرس بعد "الإ[illegible]" الظاهرة في النص شكلا ومضمونا من حيث:

- الحوارات -

أولا: الحوار الخارجي، ووظيفته الكشف عن نظام يحكم حوارات النصوص الفقهية وعرض جهاز المفاهيم الموظف من لدن الفقيه سواء تعلق الأمر بالنصوص "القوادم"؛ أي "النصوص المركزية"، أم تعلق الأمر بالنصوص للخوافي "المساعدة"، وكذا للبحث عما يقع من حوار مع المفردات "الاصطلاحية" ذات الحمولة الإيحائية التي يستثمرها الفقيه، بحيث يمنح نصه قيما احتجاجية بين يدي مقصديته.

ثانيا: الحوار الداخلي، ويشتمل على المستوى الموضوعاتي للعناوين وتجلياتها في الفضاء النص، من حيث دلالاتها على زمانه ومكانه الاجتماعيين، وبعد الإحالة ومستوياتها بما تستخدمه من مفاهيم إجرائية تسهم في خلق المكون التداولي، ومستوياته التركيبية في أعماق النص حالة تسهافت العمران ونقص عوائمه "الأفكار، والأشخاص، والأشياء".

ثالثا: المفاهيم الإجرائية وتعزيزها المعجمي "النص الهاجس" أو "الإطار المفهومي"؛ لأن ما يحتفظ العقل بما [illegible] للالتقاط والترابط والتداعي الذي يعزز [illegible] مرجعية للنص الهاجس [illegible] حيث تحليلات الرؤية [illegible]

أولا: التراتب المصنوع والملحوظ من تكريسه "القيمة الاحتجاجية" لأبعاد التهافت في عالم النص "الأفكار، والأشخاص، والأشياء".

ثانيا: الفضاء الصوتي ورمزيته ونبره وإيقاعاته القائمة على التعاضد بين سلوك شخصه المفهومي وآثاره في النص.

ثالثا: البعد الإحصائي الحسابي الملحوظ من حيث طول المعطى وكثافة القول في بعض محاله، أو بؤر ارتكازه ينبيء عن سلوك الشخص المفهومي ومزاجه ووتيرة الحال تجاه الواقع المعاش.

رابعا: سلطة السؤال وتحولاته حالة فساد الخطط الدينية بتلمسان خاصة والأراضي المغاربية عامة، إذ يكرس السؤال سلطة تنبيء عن سلوك ومزاج القول عند الفقيه لحظة الخلل العام وفساد النظم، بحيث يفسر ما وقع للنص من تكثيف للقول والذي جاء في بابه البرهان الاستدلالي وميا يركبه من اقتباس. إنما هو بمثابة الطليعة بين يدي المقصد، وبمثابة قاع اركيولوجي [١٧] لتشكيل مركب السؤال الذي جاء على مزاج "المرافعات".

ويتألف مركب السؤال من المفردات التالية:

أولا: المسألة السياسية ومفرداتها:

أ. المسألة اليهودية وهموم الأراضي المغاربية عامة وتلمسان خاصة.

ب. الظلم السلطاني والوظيف المخزني وغياب السياسي وأثرهما في الاعتمار.

ثانيا: المسألة الاقتصادية وظهور "عامل القيميات" حالة غياب البعد الاستراتيجي لمنظومتي الغذاء وفساد النقد؛ أي بعد "القمح والخبز الاستراتيجي" في العمران التلمساني. وما أعقبه من الآفات الاجتماعية التالية:

أ- كثرة القشور الفلسية التي لا تفي بمطلوب حاجيات العامة، وزيادة الأكرية والأسعار.

ب- منظومة الاقتصاد وآفة الربا والاحتكار، مما حدا بالفقيه أن يجوز بيع تلقي الركبان[١٧] "التهريب"، أو بيع البادي[١٨] على الحاضر؛ لأن ثمة سلطانا جائرا يأخذ أموال الناس غصبا، وأجاز التسعير على التجار لاعتدائهم على الضروري من غذاء الضعفاء في زمانه.

ثالثا: المسألة الاجتماعية وتهافت عوالم الأشخاص "المرأة والرجل".

رابعا: تهافت عوالم الصناعة "عظيم النوازل، والقضاء، والطب".

خامسا: غياب الذوق الجمالي من مدينة تلمسان وما تفعله العامة من اعتداءات على سكك المدينة ودروبها.

مما تقدم من بيان لمركب السؤال الذي أسهمت في تكوينه أدواته المعرفية من مثل "الحوارات، الخطاطات" والمفاهيم الإجرائية، يتبدى من خلال سوق من أن ثمة سلطة يمارسها "السؤال" المحجوب بالاقتباس الفقهي والذي يشكل قناعا "للنص الحقيقة"، فهو الوسيط المعرفي بين الذات القارئة والذات المقروءة الذي سيسهم في إنتاج سلطات ثلاث محايثة

لمركبه في المسألة التلمسانية خاصة والمغاربية عامة. فما هي هذه السلطات الثلاث المحايثة لمركب السؤال؟

السلطات الثلاث المحايثة لمركب السؤال في "المسألة التلمسانية" :

يتشكل الخطاب التحفة من أنصبة ثلاث: المفهوم، الحقل، الشخص المفهومي.

المفهوم هنا: هو مركب السؤال الديني وفواته في المسألة المغاربية عامة وتلمسان خاصة. وأما الصعيد، فهو انحطاط عمران تلمسان في القرن الخامس عشر.

وأما الشخص المفهومي: غياب سلطة السياسي واستحضار لسلطة الفقيه "النص"، وهو شرط الكلام كي يقع في حيز الإمكان من خطاب الفقيه في أحوال مدينته، فتراه يتحدث بلغة سياسية وسيولوجية مستخدما التفاضل والتراتب بين مجتمع الفضيلة بالأمس مجتمع "النبوة" ومجتمع القبيلة، هذا الشخص هو الذي يمارس "العقباني" تفكيره وتحت تأثيره الذي يقول "أنا" من وراء خطابه. فتراه يقول:

"فإنك سألتني أن أقيد لك ما حضرني إملاؤه وإني السامع والناظر والقارىء ما وسعني إنباؤه، في شأن الواجب في تغيير المناكر، فأعلم – وفقنا الله– وإياك لمادة فقيدت لذلك فيه لك ما حضرني تقييدا"[19].

فالمتلقي حيال هذا المفتتح يخيل إليه أنها تقييدات في السوق، لكن المستوى الموضوعاتي لعناوينه وسلطات سؤاله تنبيء عن غير ذلك، إذ هو كلام مستأنف لحجب يمارسه النص، حيث يقول:

"إن أكثر الخطط الدينية في زماننا أسماء شريفة على مسميات خسيسة"[20]، فمن خلال هذا السلوك من التأليف الذي ينزل النص من

متعاليه "فقه الحكم" والذي يقوم على البرهان الاستدلالي إلى أن يصبح ثمة محايثا. "النص المحل" يتيح للقول إعادة إنتاجه، ويؤكده قوله في معرض "محل" آخر، إذ ينعي فساد خطة الحسبة في زمانه. حيث يقول: "فلما أخرجت من دائرة الحق وانفرد بها ضعيف النية من لا يراقب [illegible] في أحد من المؤمنين، أدركت من معايب ولاتها خفي السرائر"[٢].

هذه إشارات وتنبيهات نتقدم بها بين يدي المطّلع سخري لما نزعمه من دعوى. فهل يوند لمثل هذا "المحايث" في النص من مثله؟ هذا ما سيقوم الفعل التعقبي على إنتاجه من خلال تقنيات فقهية نصية من "التحفة" واستقرائها على سلوك ووسم الدراسة "الحوليات انزياحات مفهومية".

- **تقنيات وتطبيقات نصية لسلوك الحوليات**

- النصوص الخوافي وحمولاتها الاجتماعية.

- المحايث وبعده الإنتاجي في النص المحل.

يقوم مركب التحفة على حزمتين من النصوص مؤطرتين ببعدين اثنين:

الحزمة الأولى: "القوادم" من النصوص وحمولاتها المفهومية "فقه الحكم"، وتتسم ببعدها البرهاني الاستدلالي، وهذا مستبعد من القراءة الجديدة تحاشيا للتكرار من جهة، ولا يقع على مزاج المحاولة وسلوكها من جهة أخرى.

الحزمة الثانية: الخوافي من النصوص وجوانب من مزاج الحوليات "النص المحل"، وهو المحايث لمركب القراءة، إذ هي بمثابة "المستندات" السرية للنص الذي ظن به على غير أهله أو "المعنى الظنين"، غير أننا سنفيد ونحاول استثمار "القوادم" من النصوص، باعتبارها طبقة

معرفية مضاعفة تحرض الباحث على اختراق حجبها، فهي بمثابة علامات سيميولوجية دالة على أن ثمة أراض معرفية لم يتم استيطانها بعد من الأفكار.

فبعد الاقتباس في النص أو "المحصور قوسا" يشكل حقلا أو صعيدا يوجد فيه الشخص المفهومي فهي محل تحيزه وتبنيه؛ لأنها مناطق حقيقية ينوي فيها مقصد الفقيه وينقنع من ورائها ليدلف إلى مقصديته وغرضه في مرافعته على العمران المغاربي عامة وتلمسان خاصة.

وعليه فإن المحاولة ستسعى إلى متابعة "الظنين" في مجال تواجده من حيث الهامشي والعرضي والمعترض من القول، وما ليس له محل من الإعراب بحيث تمثل مفاهيم إجرائية تدل على مزاج "المعنى الظنين" والمتجذر كذلك في العناوين مما حدا بالقراءة أن تبدأ بالباب الأخير أولا.

<u>المستوى الموضوعاتي للأبواب والعناوين "القراءة تنازليا"</u>

<u>الباب الأخير أولا أحكام أهل الذمة : المحايث</u>

إن المثالي في الباب الثامن في جملته الفقهية يقوم على البرهان الاستدلالي، من حيث بيان الشريعة لأحكام أهل الذمة في دار الإسلام وتمييزها بلباس معين حفاظا على "الهوية في دار الإسلام"، وهذا شأن معتمد في المصنفات الفقهية والحسبية على السواء، والذي يهم الباحث هنا هو البحث في مزاج "الإحالة" المثبتة في "النص المحيل" مما يتيحه الشخص المفهومي من قلق وتوتر في النص الذي يقوم على مركب تسوال القياسي المحدد "الشرع [illegible]" حيث [illegible]

أولا: المسألة اليهودية وهموم الأرض المغاربية عامة وتلمسان خاصة.
ثانيا: الظلم السلطاني والوظيف المخزني "الضريبي" وغياب السياسي.

فبالنسبة للمسألة اليهودية والعمران المغاربي وجذورها التاريخية بدأت منذ أن انتشر اليهود في مدن المغرب بعد محاكم التفتيش الإسبانية التي اضطهدت المسلمين كذلك، فتوالت هجراتهم من الأندلس خلال القرنين التاسع والعاشر الهجريين. فأستقر عدد كبير منهم ببلاد المغرب واستولوا على مراكز التجارة وقوافلها التي تمر محملة بالذهب والسكر، وقاموا بأدوار هامة كوسطاء في هاتين التجارتين. ولقد شهدت "التحفة" حملة واسعة قام بها الفقهاء لما أحدثته يهود من صولة وغلبة في نخر الجسم المغاربي بحيث أصبحت "المسألة اليهودية" تشكل هما مقلقا شغل بال النخب المثقفة في المغرب الإسلامي. فلا غرو أن يكون السؤال اليهودي واحدا من مفردات المركب الثقافي فيه، ولذا نجد تجلياته واضحة في "النص المحل" من "التحفة".

ومما يكرس هذه الصورة ويعززها، سلوك الإحالة في النص من خلال المفاهيم الإجرائية التالية:

أ. طول المعطى في الحوار الخارجي والداخلي من النص.

ب. النبر وفضاؤه الذي يكرس "الوظيفة الاجتماعية" ذات الانتماء العالي من الفقيه، ألا وهي الخوف على الهوية من سطوة وحظوة يهود في المجتمع التلمساني ويزيد قلقه كذلك "تواطؤ العمال العرب مع يهود" حيث يبدي النص قلقا من تظلمه من حكم "للجوار العرب ومواطأتهم يهود، فتراه يقول: "ومثله ما عهدناه في مقرنا مواطأة العمال لبعض يهود الكيبوتس، على اعتزارهم بأن لا يؤدوا الجزية اشتقاقا عندهم لمساواتهم الذين يؤدونها استكبارا ... [illegible] من دائرة من

رسم الله منهم أداءها مذله وصغارا، وما سوحوا في ذلك ورضي بمساواة أهل الذمة وخرقا لحجاب هيبة الله على هذا الدين بإظهار عزهم على من سواهم من الكافرين، تفي بعض الآثار سموهم ولا تكنوهم، وأذلوهم ولا تظلموهم"[٢٣]. وفي معرض آخر يبين نفوذ اليهود في المجتمع التلمساني وحصولهم على الجاه والمكانة، فتراه يقول: "قلت وما يفعلونه من الأسفار من ركوب الخيل بالسرج الثمينة وفاخر اللباس والتحلي بحلية المسلمين في لباس التمّاق والمهاميز والتعمم بعمائم العرب فمحظور شنيع ومنكر فظيع في إزالته ما أمكن، وربما يجعلون لذلك محل زعمهم أنهم يخافون على أنفسهم وأموالهم إن ظهر عليهم زيهم الذين يعرفون به، وهم في ذلك كاذبون بما شاهدنا من حصول الأمن القوي لهم عند العرب والحظوة الكثيرة – أعاذنا الله– من ضعف اليقين وسهولة الدين لما يرجون منهم من حصول النفع أكثر مما يحصل من المسلمين، أفيرضى العربي أن يسلب ماله ويستأصل ولده في نجاة اليهودي. فلم يبق إلا إنهم لما وجدوا من السنة عند من لا ينكر عليهم من جفاة العرب وطغاتهم تزيوا بأفخر زي المسلمين تلذذا وتعنتا على ما مضى من وقت إذلالهم في الحواضر –لحمد الله ظهورهم– وأعز كلمة المسلمين بذلهم وصغارهم"[٢٤].

من خلال البعد الإحصائي وبعده في المعترض من القول وطول المعطى في النص، ووتيرة النبر وفضاء المفردات الصوتية يظهر لنا بعد الإحالة في مركب النص الهاجس، أو وجزء الجملة "احتجاجيسة" فيه. بحيث يبدو أن الأمر انصرف إلى "النص الممثل" لا "النص الحكم".

الأول هو المراد والمقصود من خلال معطياته الإجرائية بمفاهيمها، الدالة عليه الجمل الاصطلاحية والتي تتلخص في الآتي:

أ. الجملة الاعتراضية -أعاذنا الله- والعياذ بالله- أخمد الله ظهورهم.

ب. طول المعطى والنبر في الجملة، مما يجعل الهاجس والخوف من ضياع الهوية هو المراد، وليس بيان الأحكام.

ج. البعد الحسابي في النص إذ شغلت المسألة اليهودية مساحة كبيرة يؤكده تعداد الصفحات (من ٢٣٤ - ٤٠٥)؛ أي ما يقارب (٧٠) صفحة من (٤٢١). هذه هي مفردات المسألة اليهودية في خطابه "المناكر".

ثالثا: الظلم السلطاني والوظيف المخزني

وهو من الأسباب التي تساعد على قلة العمارة والاعتمار في حياة المدينة الإسلامية لما للعدل من أثر إيجابي على مسيرة الاجتماع، فقالوا "لا جباية إلا بعمارة، ولا عمارة إلا بعدل، وفي الدراسة والعدل عمرت الأرض وقامت الممالك".

إذ أقوى الأسباب في الاعتمار هو تقليل الوظائف على المعتمرين ما أمكن، فذلك منشط للنفوس ليقينها إدراك المنفعة، وأن الظلم يؤدي إلى خراب العمارة.

لذا جاءت التوجيهة تؤكد هذا المفهوم، ليبرز منهج الفكر الإسلامي في العمران فتراه يبيح "تلقي الركبان" الممنوع - شرعا والذي يخالف القواعد الشرعية - حالة الظلم السلطاني وكثرة وظائفه على الناس، فهو يقول: "وذلك في مثل بلدنا وغيرها كثير من أمر الظالم في وظيف المكوس" "أعاذنا الله من شر الداعات الظلمة".

ومن مثله تدخل السلطان بالزيادة في الصاع الوهراني، إذ يقول: "فالصواب منع إحداث الزيادة فيه، كما ذكر سيدنا الجد الأقرب عن معارضته في الزيادة في صاعنا يوم أريدت الزيادة فيه عما كان قديما يعرف بالناشفيتي بهذا الذين بين أيدينا اليوم نكيل به يعرف بالوهراني، محتجا على من باحثه من الأصحاب، بأن أعظم المفاسد إعطاء الوظائف "المخزنية" للظلمية به وخصوصا بعد ملك الجوار والثوار من العرب تشريع هذا الوطن"[٢٦].

المسألة الإقتصادية وظهور عامل القيمات:

إن ظهور "عامل القيمة" مؤشر واضح على تهافت العمران ونقصه بتلمسان، وأكثر ما يكون المصطلح ظهورا حالة فقدان "الضروري والمعاشي"، أو بؤس يشمل العامة. وذلك لتعثر حركة المعيش، فيندر الخيز وينضب الدقيق، ويتطرق الخلل إلى بقع الاستراتيجيات في الاجتماع، وهذا واضح معالمه من تهافت "الغذاء والنقد" الذي لا زالت بنياته تسهم في مركب اجتماعنا المعاصر، نقص الغذاء واعتداء التجار عليه بالتخزين والاحتكار دفع النص أنه يجيز مع هذه الحالة "التسعير والتهريب" خوفا من الوظيف المخزني والظلم السلطاني مما يفتح الباب على اضطراب طبقي يصبح السلم الاجتماعي معه محالا.

والناظر في حال الاجتماع التلمساني خاصة والمغاربي عامة يجد ذلك ماثلا في النص وشاهدا على القرن، مما دفع بابن خلدون أن يكتب مقدمته، والفقهاء الكثيرون من تيهات للحكام في

كتب الفقه، إذ لطالما تنبيء وسم العناوين عن فضاءاتها "الاجتماعية والسياسية والاقتصادية".

إن هذا الفضاء ماثل في النص "التحفة" حيث جرى على سلوك "الحوليات" لا على سلوك كتب الفقه من حيث بيان الأحكام، مما حدا بالفقيه تجاه حالة "الاستثناء" أن يرخص ببيع "تلقي الركبان" ووجوب التسعير على التجار وتتمثل هذه الحالة في الصور التالية:

١- كثرة القشور الفلسفية مما نتج عنه زيادة في الأسعار وغلاء في الأكرية والإيجار، وهو محل استرجاع "الفقيه حوقلته" "لا حول ولا قوة إلا بالله".

٢- فساد سكة المسلمين ونقدهم.

٣- ظهور الربا.

٤- تلقي الركبان وبيع البادي على الحاضر ومحاولة التحلل من حرميته إلى حليته وذلك بدواعي "المحل"؛ أي "الزمان الاجتماعي" المتسم بالظلم السلطاني وكثرة الوظيف المخزني "الضريبي"؛ إذ لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان، وأعني بها "الأحكام الظنية".

<u>فوات الاستراتيجي من الغذاء "الخبز والقمح"</u>

لقد أولت "التحفة" عناية شديدة للرغيف ونوعه، وذلك لما له من أثر في أمن البلد فتراها تبدي قلقا من تدهور أحواله في السوق التلمسانية، وهذا ظاهر من خلاف نشب بين الفرانين والجمهور حول أسعار الرغيف، فتدخل الفقهاء لحسم النزاع على الطريقة التالية: الدقيق + الماء + النار + جهد الخباز = ثمن الرغيف. وهذا العمل منهم أسموه بـ "عمل القيمة"

وهذا باد من خلال بعد الإحالة ومفهومها الإجرائي في النص، حيث اتخذ نمطين:

أولا: وتيرة القيمة الاحتجاجية وحدتها المرتفعة في النص، وهذا واضح من بعدها الإحصائي. من صفحة ٢١٨-٢٦٧، ٢٨٩-٣١٢.

ثانيا: الجمل الاصطلاحية وحمولاتها الإيحائية، حيث يقول: أعاذنا الله من شر التبعات الظلمية.

ثالثا: طول المعطى من حيث مساحة النص التي شغلت بفوات هذا البعد.

زيوف الدراهم وفساد النقد:

تعتبر بلاد المغرب العربي مراكز إيداع لما كان يقوم به الجمالون البربر عبر الصحراء لنقل الذهب وقد كانت سجلماسة، وورجلة، الجريد، كلها موانيء مغربية في الصحراء للذهب، وكذلك الفضة، لكنها حالها تغير بعد تحول الطريق إلى ما يسمى رأس الرجاء الصالح بعد كشوفات العالم الجديد. مما أعقبه تبدل في حالة النقد قد تغير في زمن "التحفة"، إذ يقول "إن فساد سكة المسلمين وغش دراهمهم قد عم وقوعه بهذه البلاد المغربية بأسرها، ولم يقع لمادة ذلك حسم ولا إزالة حتى كادت رؤوس أموال الناس تنقرض من أيديهم بغلاء الأسعار في كل شيء لطي العدد من المبيعات بالزيوف عن قيم العدل حتى في الأكرية والاستيجار -فإنا لله وإنا إليه راجعون"[٢٧].

المسألة الاجتماعية وأحوال المرأة في المجتمع التلمساني:

لقد شغلت هذه الظاهرة مساحة كبيرة وذلك من النص من صفحة (١٥٩-١٧٨)، ومن ظواهرها الاجتماعية ١) عادة الزحف والتويزة وما يقع فيهما من مفاسد ومنكرات، "ومن ذلك ما كثرت المجاهرة به بإعلان النساء بالنوح ولطم الخدود وشق الجيوب والدعاء بالويل والثبور، واجتماعهن لذلك قد يكون في مقبر ليستأذن بعضهن بعضا يسمينه بالزحف، وربما ضربن عليه بالدف والمزهر ويخرجن في الأزقة عاليات الأصوات، باديات الوجوه فذلك أعظم المناكر"[٢٨].

"ومن ذلك خروج النساء لمجالس تخصهن كما يفعل عندنا في مجتمع يسمونه "التويزة" يغزلن عند امرأة واحدة غزل جماعة لغزله من كتان أو صوف إعانة ورفقا"[٢٩].

"كما هو مألوف التكرر في بلدنا من اجتماع النجم بعض يرد الكثير منهن على السقايات والأفران لسقي الماء أو لطبخ الخبز، فيطول الوقوف هنالك لغير ما أتين له لاستدعاء الحديث مع فسقة العبيد، وبعض الأحرار على ما ظهرت آثاره في كثير من الدور بولادة الخدم فيهن أبناء الزنى"[٣٠].

تهافت عوالم الصناعة "القضاء، الفقه، الطب":

يبدي النص قلقا مما وصل إليه الحال في الأراضي المغاربية وتلمسان خاصة، فنرى سقوطا في عالم الطب، والفتيا، والفقه، إذ تعاطاها الجهلة والمحشفة من الناس فرزىء بهم العلم.

فتراه يقول "تعاطي الجهال للعلم وانتصابهم فيه للفتيا والطب، هذا أمر كثرت البلوى فيه وعمت المصيبة وهلكت بسببه الأديان والأبدان،

وذهب أهل التمرين والتحقيق فانهمك الناس وتعاطى العلم جهالهم ... أعاذنا الله أن نكون منهم ووقانا التبعات اللاحقة عنهم"[٣١].

وتراه يؤكد وقوع هذا الفساد "وكذلك ما يتعاطاه كثير ممن يدعي الطب ومعرفة الأدواء وصناعة اليد على جهل منهم بحقائقه، فيسرعون في أجسام المسلمين بالإذاية القتالة والقطع والكي والعلاج المهلك على غير علم"[٣٢].

وثمة نصوص كثيرة تبين تهافت هذه العلوم بحيث شغلت مساحة كثيرة من النص وهذا واضح من "طول المعطى" الذي خصص له من "التحفة" فمن خلال بعد "الإحالة" ودلالاتها الإحصائية والجمّل الإصطلاحية ذات الحمولة الاحتجاجية تدل دلالة واضحة على أن الأمر لم ينصرف على صورة أحكام فقهية، وإنما بيان محل هذه الأحكام الذي كان يشغل بال الفقيه، وهذا يفسر وروده من صفحة (١٨٣-١٩٣) من النص. ونجده يبدي تبرمه وقلقه من إفتيات الأطباء وخاصة طائفة ما يدعون بالغرباء وصنعة الطب عندهم القائمة على الحيلة والتخيل والحركات وإيهام العقول[٣٣].

استواء ووظيف

إن هذا الجهد المزعوم حاول النأى بالقراءة الجديدة عن سلوك المحقق في قراءته "الاقتباس" في حمولاته الفقهية وأدوات إنتاجه المعرفية من توثيق وتدقيق وإحالة وإسناد ومعجمة كي لا يفضي إلى جهد فيولوجي متسم بعده بالذرية والتجزئية بحيث ينتهي إلى ثقافة جزرية.

وحاولت أن تنأى عن نموذج المؤرخ الذي تتسم أبعاد منهجه بالوصف والقص من حيث بعد النص التقريري ذي البعد الأحادي؛ ذلك لأن النص برهان، واستدلال يسكت معه السؤال.

وحاولت النأى كذلك عن نموذج الأثاري "الأركيولوجي" الذي يعتبره وثيقة تبين تخلف الملك واثاره في نقص العمران ومن إظهار لشأن الاعتمار وخصاصته في المدينة الإسلامية. الأمر الذي دفع بالباحث أن يستكمل "رشد خطاب النص" من إنزاله على عوالمه "المعرفة والتاريخ"، وبيان لأسباب تهافت العمران المغاربي عامة والتلمساني خاصة في عوالمه "الأفكار، والأشخاص، والأشياء"؛ لأن النص نظر وتحقيق وتعليل لهذا التهافت وتحليل لأسباب تحلل مركب الثقافة العربية والإسلامية "الثقافي واللهوية" من حيث "للمبدأ الأخلاقي"، والذوق والجمالي، ومنطق الصناعة، والمنطق العملي في الأراضي المغاربية في القرن الخامس عشر، فلا عجب من أن تكن التحفة شاهدة على تحولات تاريخية مهمة وخطيرة، إذ شهدت تحولا في خط التوابل "الأبازير" الرسائي، وتحولا في منابع سلة العملات والنقد الإسلامية، إذ انتقلت إلى العالم الجديد بعد اكتشاف أمريكا ١٤٩٢م مما يتأكد لنا أنها لحظة إمكان في فضائها المعرفي والتاريخي.

ومن خلال هذا المزاج التاريخي والمعرفي في فضاء "التحفة" فلا غرو أن تكون ممثلة له ومتناغمة معه، إذ تولت تعليله على كوالنه باستخدام آلة فيلسوف الحضارة في المراقعة على العمران.

بهذا الانزياح المفهومي منها واستخداماته بأدواته صير منها نصا تراثيا إنسانيا يحايث ما تحمله مجتمعاتنا اليوم في جنباتها كالمسألة اليهودية والمسألة الاقتصادية بأبعادهما الاستراتيجية "النقد والقمح والمواطأة" التي لم تزل بعد تشكل حرجا للسياسي في عالمنا الذي لم يحر جوابا بعد حيالهما". ومما زاد من أهمية "التحفة كذلك أهليتها في أن تتضاف إلى فكرنا التاريخي والفلسفي المعاصر؛ لأن ما تحمله في طياتها من جمل

احتجاجية ذات وتيرة مرتفعة تقف شاهدة على محمول مجتمعاتنا المعاصرة من بنيات ما زالت تشكل تكويناتها اليوم.

لقد استخدمت التحفة مفاهيم إجرائية يفسره سلوك الإحالة المنبث في فساح النص، إذ تمظهرت بالوجوه الآتية:

١- المنهج المستخدم الذي يكرس وتيرة الاحتجاج.

٢- طول المعطى في النص ودورانه مع وظيفته الذي يؤكد مزاج الحوليات التاريخية.

٣- كثافة الاقتباس المركوم كمفهوم إجرائي يفسر سلوك المحايث "النص المحل"، إذ يعدان هنا بمثابة الحجب المضاعف الذي تزاوله النصوص "القوادم"، وهي كذلك إشارات لمفردات انثروبولوجية ثقافية لمفتتح مراد الفقيه ومقصده "النص المحل" لا "النص الحكم".

٤- استخدامها لمصطلح القيميات كعمل القيمة يتلمسان، وطالما تكثر هذه المصطلحات كمفردات للتنظير تستخدم في منهج فيلسوف الحضارة لحظة الجائحة الكبرى التي تلف الاجتماع.

٥- ما قامت به من توظيف للجمل الاصطلاحية ذات الطابع الهامشي والمعترض من القول وما ليس له محل من الإعراب كالحوقلة، والاسترجاع، والاستعاذة، تدل دلالة أكيدة على بعد وتيرة الاحتجاج، مما يجعل من مرادها "النص المحل" لا "النص الحكم" الأمر الذي يؤكد انزياحها إلى مفهوم "الحوليات".

وعلاوة على ذلك، فإن "التحفة" تمثل وثيقة نقدية لما تنطوي عليه من إظهار يؤكد وطيد العلاقة بين الاعتمار والإنتاج المتمثل في الآتي:

أولا: كشفت التحفة عن العلاقة بين فساد الاعتمار وأثره في النقص والخصاصة في المجتمع المغاري عامة والتلمساني خاصة.

ثانيا: غياب العدل وفواته يقلل من شأن الاعتمار، إذ لا عدل مع الجبايـة، وأن الظلم يقعد بالناس عن المعاش فتقبض أيديهم عن المكاسب.

ثالثا: إن من أقوى أسباب الاعتمار هو تقليل الوظيف المخزني "السلطاني" على المستثمرين والمعمرين لما فيه تنشيط للنفوس.

رابعا: إن شكل المدينة يتناسب طردا مع الهيئة الاجتماعية فيها.

وعليه ومن جماع ما تقدم فإن هذه العلائق السابقة ترفع من وكد العلاقة مع الدارس لحقول الاجتماع السياسي والتاريخ الإسلامي بحيث تعتبر مصدرا مهما من مصادرها، وهي كذلك مصدر من مصادر السلوك الاجتماعي التي تمس سلوك الاجتماع الحضري، وهي كذلك وثيقة من مصادر القضاء الإسلامي الذي يرصد حالات التنفيذ القضائي لعمليات البناء في المدينة الإسلامية.

إن الدارس "للتحفة" يتبين له أنها نص "استراتيجي" لما تمتع به من خفاء وحجب، إذ قوة النص في خفائه وحجبه لا في بيانه البرهاني وحسب، مما يؤكد له أن ثمة "مستندا سريا" للنص مغيب في الدراسات السالفية ولم تطلع عليه.

ومهما يكن من أمر، فإن كان كل مفكر يمثل عقلانية زمنه ويحيا حداثة عصره، فإن المفكر الحقيقي قد يحضر على ساحة الفكر في كل عصر، فبالإمكان قراءته وتأويله على نحو نطل به على حداثتنا الفكرية إذا أحسن تأويله. ومن هنا فإني آثرت التعامل مع خطاب "التحفة" لا بوصفه

خطابا علميا ابستمولوجيا، بل بوصفها حقلا للإمكان حاولت القراءة الجديدة استطلاع أبعاد ومضامين في أقوالها لم تستكشف هذا من جهة. أما من جهة أخرى فإن التحفة صاحبة منهج تطبيقي وليست صاحبة نظرية عامة في الدولة والنظم الاجتماعية للمجتمع التلمساني خاصّة والمغاربي عامة، وإنما هي بحث "موضعي طوبولوجي"[٣٤] وصفي لم يهدف إلى وضع فلسفة اجتماعية أو سياسية أو حضارية، بل هدفت إلى وضع بحث "مونوغرافي"[٣٥] وصفي تطبيقي لمجتمعها في تطوره التاريخي في عصره، ذلك لأنها لا تعتمد نظرية عامة في العمران يقررها أولا صاحبها ثم يبدأ بتقرير مبدأ أو نظرية تعتمد الإثبات بسوق الاستدلال على برهانه صراحة، وإنما هي بادية معالمها من خلال ما قمنا به من رصد لآلياتها وأدوات إنتاجها المعرفية من مثل الخطاطات، والحوارات، والمفاهيم معرفية مستخدمة في علم النفس المعرفي، باستخدام طريقة الفرض الاستكشافي الذي يعتمد على أداتي إنتاجه الاستقراء والاستنتاج. إذ ظهر لنا من خلال مفاهيمه الإجرائية وسلوك الإحالة المنبثة في سلوك ومزاج النص هو الذي دفعنا أن نمسك "بالمعنى الظنين" في النص "فقه المحل"، ومن ثم وسمناه بسلوك "الحوليات" التي ترافع على العمران حالة طروء الخلل على عوالمه "الأفكار، والأشخاص، والأشياء" وحالة تحلل مركبه الثقافي "المبدأ الأخلاقي، الذوق الجمالي ومنطق الصناعة، والمنطق العملي بتلمسان خاصة والأراضي المغاربية عامة، والله أعلم.

فهرسة الإحالات

في النص

•••

(١) تحفة ... وعبرة ذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر. من مصنفات القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، مؤلفها أبو عبدالله محمد بن محمد بن محمد بن سعيد العقباني التلمساني (ت٨٧١هـ) من عنابة وهي من أعمال الأندلس. كان فقيها عارفا بالنوازل والفتيا، من أسرة عرفت بالقضاء والفقه بتلمسان. قام الباحث على تقديمه وتحقيقها كأطروحة دكتوراة نوقشت ببغداد سنة ١٩٩٣م. تظافرت جهود عدة على قراءتها في دوريات فرنسية لأهميتها لكن لم تخل جهودهم من آفة ظلم فيها مؤلفها من مستشرقين ومستغربين، وكعادتهم في غمط التراث الإسلامي حقه وتقديمه كبضاعة مزجاة. قال فيها د. محمد الطالبي / الباحث التونسي أنها "تقميش" في مقالته المنشورة في:

Talbi, M
Quelque donnes sur la vie en occident musulman D'apres un traite de lfisba du V^e siecle dans. Arabica tom1, 1954, p. 294-306.

وقال الشنوفي محمد أنها كذلك "تقميش":

CHENOUFI, A.
Un traite de hisba (Tuhafat an-anazir de Muhammed al-cuqbani at Tilimsani, Bulletin D'ETUDES ORIENTALES, Tom XIX-ANNEES 1965-66 Damas, 1967.

(٢) د. محمد مفتاح، دينامية النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٠، ص٢٧.

(٣) علي حرب، نقد النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص١٠٣.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص١٠٣.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص١٠٣.

(٦) المرجع السابق نفسه، ص٣٥.

(٧) د. حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٤، ص١٨٣.

(٨) د. طه عبد الرحمن، الميزان والتكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٨، ص١٩٤؛ د. محمد مفتاح، التشابه والاختلاف، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٦، ص٩٦-٩٧؛ د. علي حرب، التأويل والحقيقة، دار التنوير والنشر، بيروت، ط٧، ١٩٨٧، ص١٥٩، ٢٣٥؛ د. محمد خطاري، اسانيات النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط؟؟، ١٩٩٠، ص١٣.

(٩) مقدمة ابن خلدون، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٦٥، ج٢، ص٤٣٩، ٦٩٢؛ د. محمد

عابد الجابري، العصبية والدولة، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بيروت، ط٥، ١٩٩٢، ص١٠٨.

(١٠) هذا انزياح مفهومي استخدمناه نقلا عن مالك بن نبي في بحث لـــه موسوم "بالمفهومية"، ويطلق على منطق التفكير وتعاليته في بلـدان العالم الثالث، أو "الحالة التقاعدية" في الفكـــر. نشُـرت بجريـدة الشعب (الفرنسية) في الجزائر بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٤ تحت عنـوان (DELI DEOLOGIE) .

(١١) د. محمد عابد الجابري، العصبية والدولة، مرجع سابق، ص١٩.

(١٢) وجيه كوثراني، الذاكرة والتاريخ، عدد ٣٥، ١٩٩٨، ص٣٩.

(١٣) علي حرب، نقد النص، ص٢٤٨، ٢٥٧.

(١٤) د. محمد مفتاح، دينامية النص، ص٣٤.

(١٥) المرجع السابق نفسه، ص٣٤.

(١٦) المرجع السابق نفسه، ص٣٤.

(١٧) وهو نوع من البيوعات الممنوعة شرعا، وآفة من آفـات العقـود الشرعية (التحفة، ص١٩٥).

(١٨) وهو نوع من البيوعات الممنوعة شرعا، وآفة من آفـــات العقـــود الشرعية (المرجع السابق نفسه، ص١٩٣).

(١٩) العقباني، التحفة، ("النص" الباحث المحقق، ص٤).

(٢٠) المرجع السابق نفسه، ص٢٥٤.

(٢١) المرجع السابق نفسه، ص٢٥٤.

(٢٢) علي حرب، نقد النص، ص٣٥.

(٢٣) العقباني، التحفة، ص٣٦٨.

(٢٤) المرجع السابق نفسه، ٣٩٧.

(٢٥) المرجع السابق نفسه، ص١٩٨.

(٢٦) المرجع السابق نفسه، ص٢٣٣.

(٢٧) المرجع السابق نفسه، ص٢٣١.

(٢٨) المرجع السابق نفسه، ص١٥٩.

(٢٩) المرجع السابق نفسه، ص١٧٨.

(٣٠) المرجع السابق نفسه، ص١٨٨.

(٣١) المرجع السابق نفسه، ص١٧٨.

(٣٢) المرجع السابق نفسه، ص١٧٨.

(٣٣) المرجع السابق نفسه، ص١٨٨.

(٣٤) المعجم المورد باللغة الإنجليزية، سنة ١٩٩٨.

(٣٥) المرجع السابق نفسه.